



## ورقة عمل

### جودة العملية التعليمية بين الواقع والمأمول - رؤية فى مجال التطوير

أ.د/ صلاح محمد ضبيح محمد

أستاذ تاريخ العصور الوسطى بقسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة سوهاج، مصر

drsalahdobaa13@yahoo.com

## الملخص

لقد أصبح إصلاح منظومة التعليم وتطوير العملية التعليمية برمتها وجودتها والمؤسسات الحاضنة لها، من القضايا الرئيسية الأولى، التي تترك مضاجع جميع المسؤولين بل والمهتمين بهذا الشأن، فى الدول المتقدمة وغير المتقدمة، بخصوص العملية التعليمية الشاملة، فى شتى بقاع الأرض، ولكن لماذا؟

وذلك لأن أولئك جميعاً، المسؤولين وغيرهم، باتوا يؤمنون بأن تطوير المنتج البشري والبنية الأساسية، فى أى مؤسسة تعليمية، يعد الدعامه الأساسية لأي نهضة فكرية، واقتصادية و اجتماعية و سياسية، وفنية، وثقافية، أو بتعبير آخر، الانتقال بالمجتمعات أو المؤسسات التعليمية من حال إلى آخر؛ وذلك بهدف الأخذ بيد المجتمع ليكون فى مجال التطور المنشود ومواكبة سنة الحياة القائمة على التطوير الدائم، فى شتى مجالات الحياة.

وعليه ففى مجال هذا التطوير للمنتج تم تجريب الكثير من وصفات الإصلاح فى جميع دول العالم، سواء أكانت تلك الصفات التعليمية منقولة أو كانت نتاج البيئة، وذلك بهدف الوصول بالتعليم إلى أعلى المستويات، وذلك للوصول إلى مراحل متقدمة فى جودة تكوين وتأهيل وتطوير، ليس فقط الموارد البشرية، لتمكينها من الاندماج فى محيط عالمي يتميز بالتنافسية فى جميع المجالات و مواكبة التطورات و التحولات التي يشهدها العصر مع تنامي اقتصاديات المعرفة و تحديات العولمة، ولكن أيضاً، البنية المؤسسية، التي تتم فيها العملية التعليمية، وذلك لإمكانية توفير بيئة مناسبة إلى المتلقى لهذا المنتج التعليمي، بالدرجة التي تجعله، لاسيما وأنه المستهدف، قادراً على

مواكبة التطورات العالمية والقدرة على المنافسة في سوق العمل والمجال المعرفي، والحفاظ على التطور المنشود الذي يسعى إليه، ولكن في الحقيقة، فإن، إصلاح التعليم كمنتج إلى جانب إصلاح المؤسسات التي تحتضن العملية التعليمية، يحتاج إلى نظرة موضوعية وشاملة، وعصرية تتجاوز الحلول الوقتية، نظرة في جميع جوانب العملية التعليمية، هذا إذا أردنا لتلك العملية أن نواكب بها العصر، أو بتعبير آخر نأخذ مكاننا كدول عربية على الخريطة التعليمية المؤسسية بين دول العالم المتقدم، حتى لانجد أنفسنا وقد تخلفنا. صحيح، أننا في مؤسساتنا التعليمية قد خطونا خطوات كبيرة في هذا المجال، ولكن السؤال الملح والمطلوب الإجابة عنه، هل تلك الخطوات تكفي؟ وما الذي يجب أن يكون حتى نأخذ مكاننا، بين مصاف الدول المتقدمة، أو أقل تقدير لا نتخلف عن سنة الكون؟

إن إصلاح العملية التعليمية يجب أن يكون شمولياً و مبنياً على النوعية والجودة في مختلف مكونات المنظومة التعليمية. والواقع، إن عملية الإصلاح الشمولية، لا تتناول فقط البيئة التعليمية، من مقررات ومناهج، بما في ذلك أدواتها العصرية، ولكن أيضاً البنية التحتية الحاضنة للعملية التعليمية، وكذلك الثروة البشرية، الشاملة لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية، وهذا التطوير، لا بد من أن يكون هناك استعداد لقبوله والتعاطى معه، عن طيب خاطر، وأيضاً لا يجب أن تنفصل عملية التطوير عن المجتمع وتوعيته بمدى أهمية التطور في العملية التعليمية، حتى يكون هذا المجتمع لديه القابلية لهذ التطور، وعلى الجانب الآخر، فإن هذا التطور لا بد له من إعلام مؤسسي جيد يستطيع، توصيل مفهوم التطور وفاعليته إلى المنتمين للمؤسسة التعليمية.